بيروت في 29/4/2026

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جورج باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

<u>الموضوع:</u> مصير الأموال المستوفاة بموجب المرسوم رقم 2026/3214 بعد تعليق العمل به.

حيث إن الحكومة أصدرت المرسوم رقم 3214 تاريخ 2026/6/15، المتعلّق بتعديل الرسوم البيئية المفروضة على عدد من السلع والمنتجات؛

وحيث إن الدولة استوفت، خلال فترة نفاذ المرسوم، مبالغ مالية من التجار وأصحاب المؤسسات والعاملين في القطاع الخاص، قبل أن تقرر الحكومة تعليق العمل به وإعادة دراسة الجدول الملحق به؛

وحيث إن تعليق العمل بالمرسوم، خلافاً لإلغائه أو تعديله بموجب نص قانوني واضح، أبقى مصير الأموال المستوفاة معلّقاً، وحرم أصحاب الحقوق من إمكانية استردادها ضمن آلية قانونية وإدارية محددة؛

وحيث تفيد وزارة المالية بأن إعادة هذه الأموال لا يمكن أن تتم إلا بناءً على قرار يصدر عن مجلس الوزراء ويُنشر في الجريدة الرسمية، أو من خلال إلغاء المرسوم بدلاً من الاكتفاء بتعليق العمل به؛

وحيث إن هذه الأموال تعود إلى تجار ومؤسسات وعاملين في القطاع الخاص، وقد جرى تسديدها تنفيذاً لمرسوم علّقت الحكومة العمل به لاحقاً، ما يوجب معالجة مصيرها سريعاً، حمايةً لحقوق أصحابها ومنعاً لبقائها محتجزة لدى الخزينة من دون سند واضح؛

وحيث إن مبدأ المسؤولية وحماية الأمن القانوني يفرضان على الحكومة، قبل فرض أي رسم أو تعديله، دراسة آثاره القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد مصير المبالغ المستوفاة في حال تعليق القرار أو التراجع عنه؛

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما مصير الأموال التي استوفتها الدولة بموجب المرسوم رقم 2026/3214 قبل تعليق العمل به؟ وهل ستتخذ الحكومة قراراً واضحاً يحدد آلية إعادتها إلى أصحاب الحقوق والمهلة الزمنية اللازمة لذلك؟
2. أين أصبحت الدراسة التي وعدت الحكومة بإجرائها بشأن جدول الرسوم والمرسوم المذكور، ومتى ستبتّ بنتائجها وتتخذ القرار النهائي بشأن تعديل المرسوم أو إلغائه؟
3. وفي هذا الإطار، أين أصبحت خطة الحكومة بشأن السياسات المالية والضريبية التي وعدت بإعدادها خلال نيلها الثقة؟
4. كيف تنسجم الإجراءات المتخذة في هذا الملف مع التزامها اعتماد سياسة مالية وضريبية واضحة، متكاملة ومستقرة، بدلاً من فرض الرسوم ثم تعليقها وإعادة النظر فيها؟